مجلة البحوث والدراسات الافريقية المجلد ٧ العدد ٢ (١١٥-١٣١) أبريل ٢٠٢٤
ودول حوض النيل Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢ E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

دراسة إقتصادية للإجماليات القومية في دولة الكويت

سعد محمد تركي مشعان خشيم المطيري[١] داليا حامد الشويخ [٢] جمال حسن كامل [٣]

[١] قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة اسوان

٢ قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة اسيوط

٢ قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الوادي الجديد

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

الملخص:

أوضحت أهم نتائج الدراسة زيادة كلا من عدد السكان، وقيمة الدخل القومي بدولة الكويت زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى (٠,٠١)، في حين تناقصت قيمة الناتج المحلي تناقص معنوي إحصائيا عند مستوى (٠,٠١) وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)، كما تبين تزايد إجمالي القوي العاملة بدولة الكويت زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥)، وتزايد العاملون في الخدمات، والعاملون في الزراعة زيادة معنوية عند مستوى (٠,٠١)، وتناقص أعداد العاملون في الصناعة تناقص معنوي إحصائيا عند مستوى (٠,٠١) خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)، كما إتضح زيادة إجمالي الإيرادات بدولة الكويت خلال نفس الفترة السابقة زيادة لم تثبت معنويتها إحصائيا، في حين تزايدت إجمالي المصروفات زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) خلال نفس الفترة سابقة الذكر، وتبين تناقص قيم الصادرات والميزان التجاري بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠) بمقدار تناقص معنوي إحصائيا عند مستوى (٠,٠١)، وتزايدت قيمة الواردات بدولة الكويت خلال نفس الفترة بمقدار زيادة معنوي إحصائيا عند مستوى (٠,٠١). وفي ضوء تلك النتائج توصي الدراسة بضرورة العمل علي رفع معدلات التنمية بدولة الكويت بغيت إستمرار معدلات الدخل المرتفع التي تتمتع بها دولة الكويت دون تناقص بالمرحلة المقبلة وضرورة قيام سلطة النقد بدولة الكويت بتكثيف جهودها من أجل بناء نظام مصرفي سليم وآمن والإلتزام أكثر ببرامج الإصلاح الهيكلي وربطها مع البرامج المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والمالي والتشريعي وضرورة العمل علي زيادة الصادرات وتحويل الاقتصاد الكويتي من إقتصاد مستورد للسلع الأساسية والقطاع الإستهلاكي إلي إقتصاد مصدر.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الكويتي، ديناميات القوى العاملة، الميزان التجاري، المجاميع الوطنية، الكويت

مقدمة:

تعتبر التنمية الإقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة مناحي الحياة منها الإقتصادية والإجتماعية، وتحتاج عملية التنمية إلى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الإستثمار والإنتاج، وان اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني مشكلة في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تسعى هذه الدول إلى إعادة هياكل اقتصادها الوطني وبناء استراتيجية تنموية، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع، لقد أعتبر تمويل التنمية الإقتصادية من أهم المعيقات التي تعمل أحيانا على فشل السياسات الإقتصادية الإنمائية في الدول، ويقوم القطاع المصرفي بدور حيوي في تمويل الإقتصاد لأي دولة، لذلك حدوث نمو في القطاع

المصرفي سيؤدي بدوره إلى زيادة في معدل النمو الإقتصادي للدولة، لما يقوم به من عمليات تكفل توفير التمويل لإستثمارات الدول، فهو يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة، خاصة بمراحل النمو الأولى للإقتصاد، ويتضح دور القطاع المصرفي في التنمية من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات كالصناعة والتجارة والزراعة، وقدرته أيضا على حشد الودائع حيث يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمودعين، وتقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في نمو الإقتصاد إذ تقدم لإقامة مشاريع استثمارية، التي ستؤدي إلى خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات[١](١).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في تسجيل الاقتصاد الكويتي إنكماشا حقيقيا بنسبة ٩,٩٪ خلال عام ٢٠٢٠ وانخفاض نسبته ١٠,٣٣٪ مقارنة بأخر معدل نمو إقتصادي(٢)، وعلى الرغم من أهمية التحولات التكنولوجية والرقمية وما اتاحته من فرص ومزايا اقتصادية وتنافسية فى اقتصاديات الاعلام والسياسات المرتبطة به، الا أن هناك الكثير من التحديات التى فرضتها تلك التحولات على بيئة الاعلام بصفة عامة، واقتصادياته بصفة خاصة.

أهداف البحث:

تستهدف الدراسة إلقاء الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن مدي قوة واستقرار الاقتصاد الكويتي، ودراسة مدي التطورات الحادثة به خلال فترة الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)، ومن تلك المؤشرات عدد السكان، الناتج المحلي، الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إيرادات الدولة، مصروفات الدولة، قيمة الصادرات، قيمة الواردات.

منهج البحث:

إستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي والكمي في تحليل القطاع الإقتصادي في الكويت وتحليل مؤشرات تطور كلا من الإجماليات القومية بدولة الكويت، كما إستخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية التي تخدم أهداف الدراسة. واعتمدت الدراسة على مصادر البيانات المتوفرة للقطاع الاقتصادي الكويتي والمتمثلة في التقرير السنوي للبنك المركزي الكويتي، نشرات وزارة التخطيط، وبعض الجهات المعنية داخل وخارج دولة الكويت.

نتائج البحث:

إن الأداء الجيد للأسواق المالية يعني القدرة علي تعبئة مدخرات أفراد المجتمع وتوجيهها للفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية (ربحية)، التي تخدم أغراض نمو الاقتصاد القومي وتحقيق مستوي معيشة أفضل لأفراد المجتمع، بعبارة أخرى أن حسن أداء الاقتصاد القومي يتطلب وجود أسواق مالية قادرة علي تخصيص موارد المجتمع بشكل كفء، فالتخصيص المبني على تحويل المدخرات من الأفراد أو المنظمات الذين لا يتوافر لديهم فرص إستثمارية منتجة إلى الأفراد أو المنظمات الذين يتوافر لديهم فرص إستثمارية منتجة يؤدي إلى زيادة التخصص الكفء داخل المجتمع(١).

---

[١](١) مرام تيسير مصطفي الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزه، ٢٠١٢.

(٢) البنك المركزي الكويتي.

(١) معالي محمد اليوسفي، مروان محمد أبو عرابي، **أثر تغير معدل الخصم علي المؤشر الوزني لقطاع الخدمات المالية في بورصة الكويت في الفترة من (٢٠١٢ – ٢٠١٧)**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٠١٩.

لذا تناول هذا الفصل استعراضا لأهم المؤشرات الاقتصادية بدولة الكويت وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)، ومن تلك المؤشرات عدد السكان، كلا من الناتج المحلي والقومي الكويتي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إيرادات ومصروفات الدولة، الصادرات والواردات الكويتية والميزان التجاري، بالإضافة إلي بعض المؤشرات الخاصة بالقوي العاملة بالكويت.

جدول (١): تطور الإجماليات القومية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠).

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي (مليون دينار كويتي)	الدخل القومي (مليون دينار كويتي)
٢٠٠٥	٢,٢٤٤	٢٣,٥٩٣	٢٤,٥٧٨
٢٠٠٦	٢,٣٢٨	٢٩,٤٧٠	٣١,٥٦٥
٢٠٠٧	٢,٤١١	٣٢,٥٨١	٣٤,١٠٢
٢٠٠٨	٢,٤٩٦	٣٩,٦٢٠	٤٠,١٠٨
٢٠٠٩	٢,٥٨٣	٣٠,٤٧٨	٣٠,٠٣٣
٢٠١٠	٢,٦٧٣	٣٥,٦٣٤	٣٥,٣٩٧
٢٠١١	٣,٠٦٦	٤٢,١٧٨	٤٣,٣٤٠
٢٠١٢	٣,٢٤٧	٤٨,٧٢٢	٥١,٢٨٣
٢٠١٣	٣,٤٢٨	٤٩,٣٩٢	٥٣,١٥١
٢٠١٤	٣,٥٨٨	٤٦,٢٨٥	٥٠,٧٣٦
٢٠١٥	٣,٧٤٤	٣٤,٤٧٣	٣٨,٢٩٢
٢٠١٦	٣,٩٢٥	٣٣,٠٥٦	٣٦,٩١٧
٢٠١٧	٤,٠٨٣	٣٦,٦١١	٤٢,٣٠٦
٢٠١٨	٤,٢٢٧	٤١,٧٣١	٤٧,٢٦٨
٢٠١٩	٤,٤٢٠	٤١,٣٤٩	٤٦,٨٩٨
٢٠٢٠	٤,٤٦٥	٣٥,٥١٢	٤١,١٠٠
المتوسط	٣,٨١٠	٣٧,٥٤٠	٤,٤٤٠

المصدر: دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.

أولا: الإجماليات القومية في دولة الكويت:

تشير بيانات جدول (١) أن عدد السكان بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠–٢٠٠٥) قد تروح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢,٢٤٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٤,٤٦٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٠، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣,٨١٠ مليون نسمة. وتوضح المعادلة (١) بجدول (٢) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في عدد السكان بدولة الكويت تقدر بحوالي ٠,١٦ مليون نسمة، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٤,٢٠٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلي أن حوالي ٩٩٪ من التغيرات الحادثة في عدد السكان تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

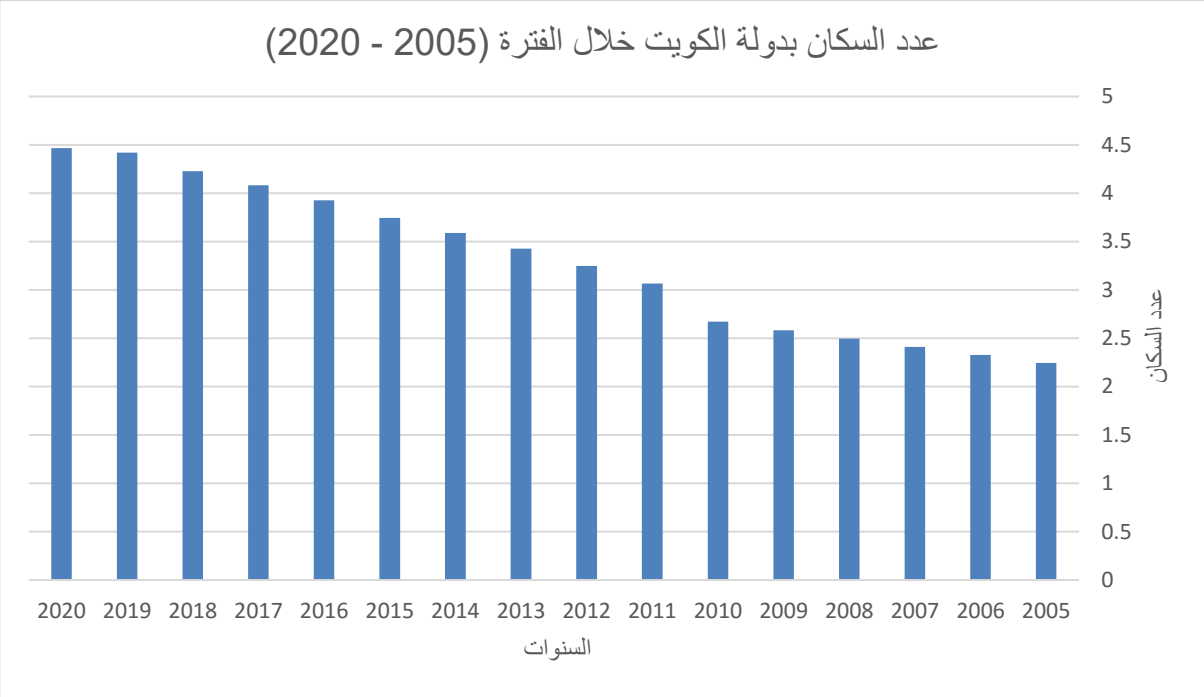

شكل (١): تطور عدد السكان بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

جدول (٢): الإتجاه الزمني لتطور الإجماليات القومية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥–٢٠٢٠)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	ر٢	ف	مقدار التغير	معدل التغير السنوي(%)
١	عدد السكان (مليون نسمة)	ص^هـ= ١,٩٢ +٠,١٦ س هـ (٣١,٤٩)**	٠,٩٩	**٩٩١,٦٤	٠,١٦	٤,٢٠
٢	قيمة الناتج المحلي (مليون دينار)	ص^هـ= ٢١,٢٨ +٤,٢٦ س هـ – ٠,٢١ س٢هـ (٣,٤٢)* (–٢,٩٩)**	٠,٥١	**٦,٨٥	– ٢,٤٦	– ٦,٥٥
٣	قيمة الدخل القومي (مليون دينار)	ص^هـ= ٣١,٧١ +١,٠٣ س هـ (٢,٧٨)**	٠,٣٦	*٧,٧٥	١,٠٣	٢٣,٢٠

حيث صه تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة هـ ، سه تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ٢٠، ر٢ تشير إلي معامل التحديد.

المصدر: حسبت من: بيانات الجدول (١).

وتشـــير بيانات جدول (١) أن قيمة الناتج المحلي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٣,٥٩٣ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصـى بلغ حوالي ٤٩,٣٩٢ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٣، بمتوسـط سـنوي بلغ حوالي ٣٧,٥٤٠ مليون دينار كويتي. وتوضـح المعادلة (٢) بجدول (٢) وجود تناقص معنوي إحصـــائيا عند مســـتوى معنوية (٠,٠١) في قيمة الناتج المحلي بدولة الكويت تقدر بحوالي ٢,٤٦ مليون دينار كويتي ، بمعدل تناقص ســنوي بلغ حوالي ٦,٥٥٪، ويشــير معامل التحديد ($ر^2$) إلي أن نحو ٥١٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الناتج المحلي تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

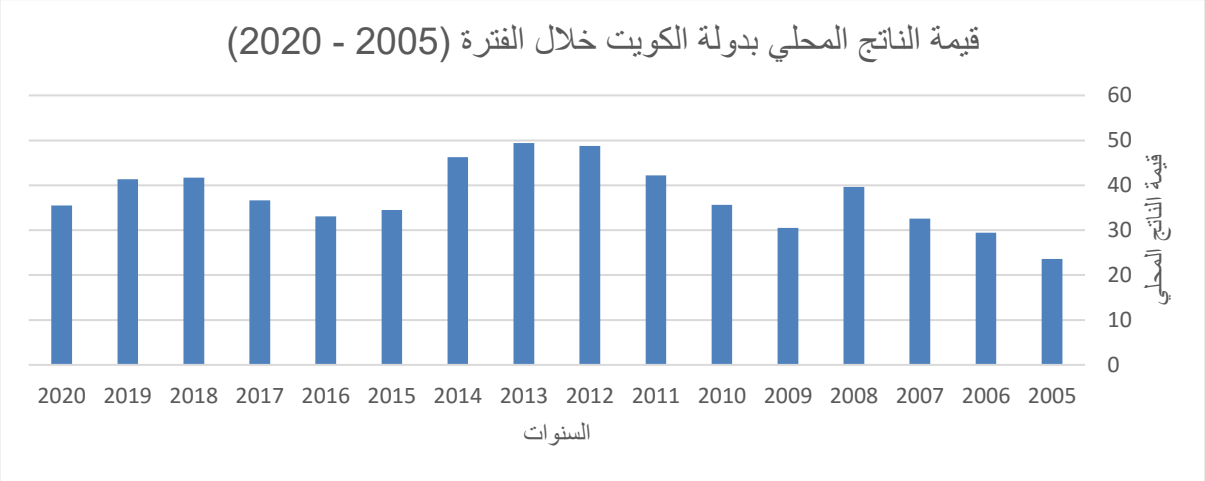

شكل (٢): تطور قيمة الناتج المحلي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

وتشـــير بيانات جدول (١) أن قيمة الدخل القومي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٤,٥٧٨ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصـى بلغ حوالي ٥٣,١٥١ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٣، بمتوسـط سـنوي بلغ حوالي ٤,٤٤٠ مليون دينار كويتي. وتوضـح المعادلة (٣) بجدول (٢) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في قيمة الدخل القومي بدولة الكويت تقدر بحوالي ١,٠٣ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سـنوي بلغ حوالي ٢٣,٢٠٪، ويشـير معامل التحديد ($ر^2$) إلي أن نحو ٣٦٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الدخل القومي تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

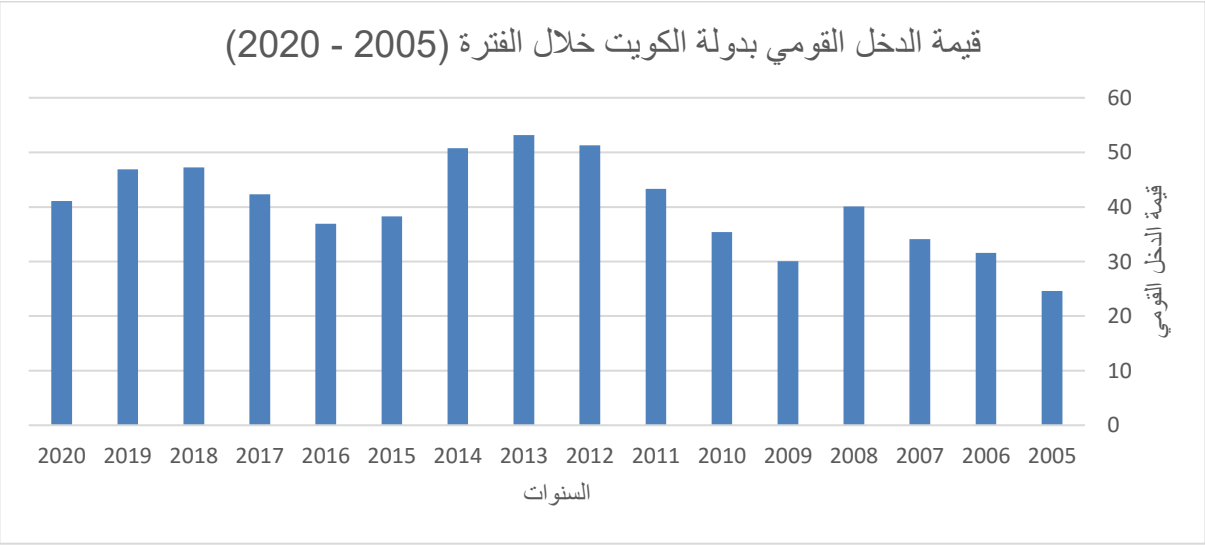

شكل (٣): تطور قيمة الدخل القومي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الإجماليات القومية في دولة الكويت:

توضح بيانات جدول (٢) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٧,٩٥٣ دينار كويتي عام ٢٠٢٠، وحد أقصى بلغ حوالي ١٥,٨٧٣ دينار كويتي عام ٢٠٠٨، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١١,٧٢١ دينار كويتي.

وتوضح بيانات جدول (٢) أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٧,١٣٥ دينار كويتي عام ٢٠١٦، وحد أقصى بلغ حوالي ١٣,٢٤٢ دينار كويتي عام ٢٠١١، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٩,٥٥٨ دينار كويتي.

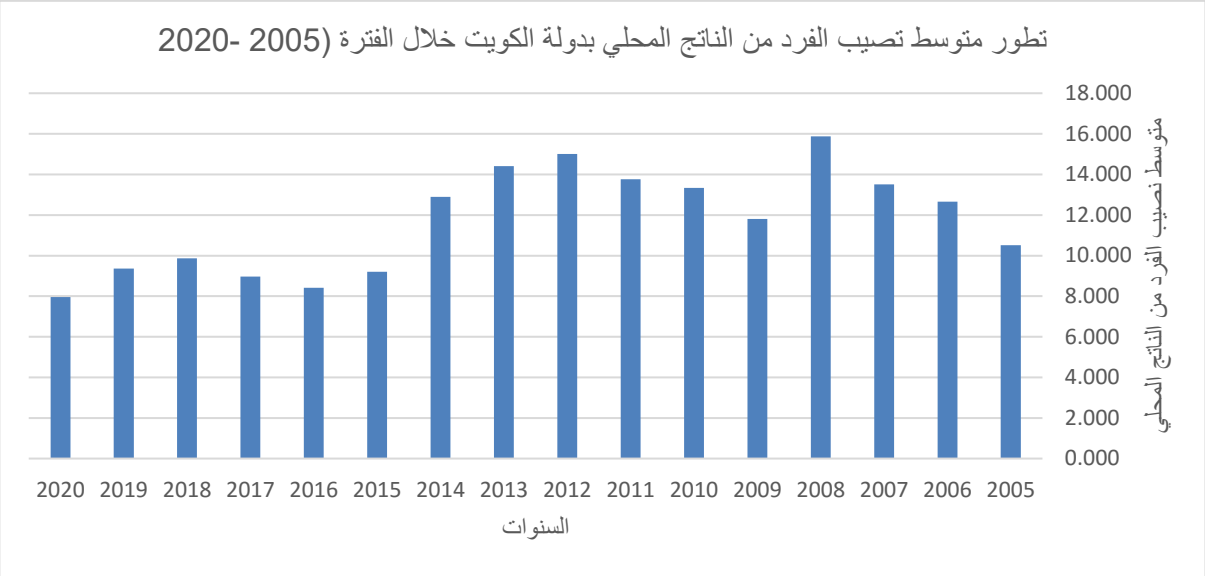

شكل (٤): تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

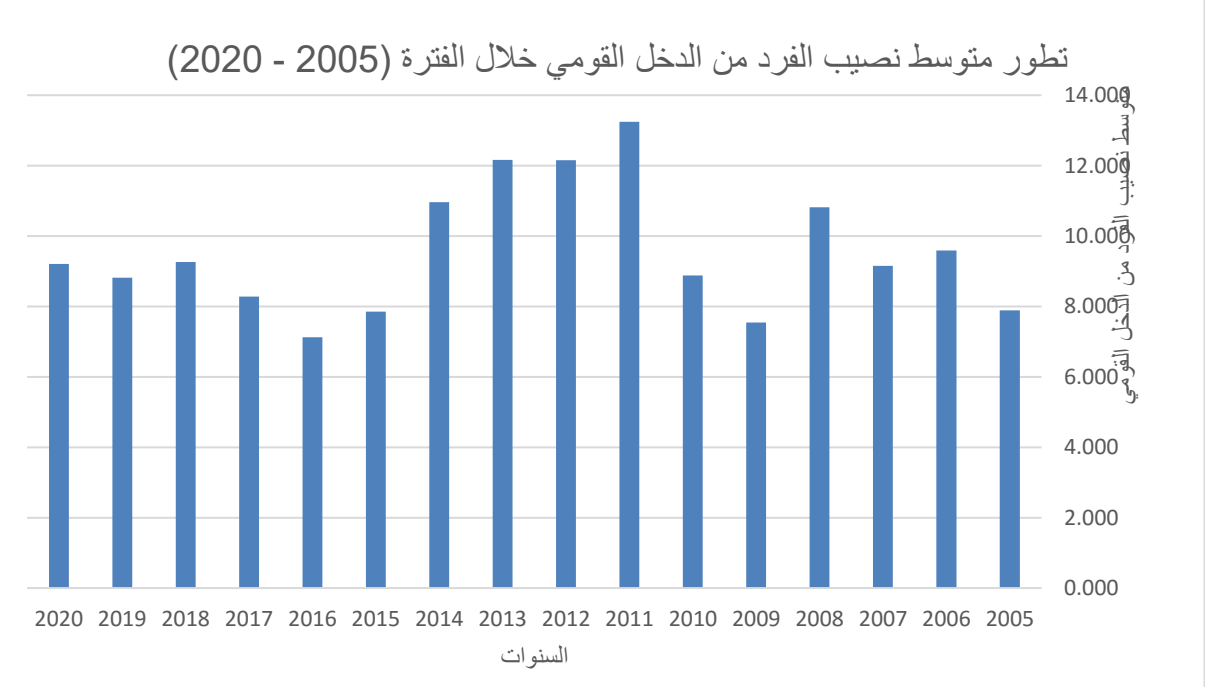

شكل (٥): تطور قيمة التسهيلات الإئتمانية للمقيمين من البنوك المحلية بالقطاع المصرفي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

جدول (٣): تطور نصيب الفرد من الإجماليات القومية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠).

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (دينار كويتي)	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (دينار كويتي)
٢٠٠٥	١٠,٥١٤	٧,٨٨٥
٢٠٠٦	١٠,٦٥٩	٩,٥٨٧
٢٠٠٧	١٣,٥١٣	٩,١٥٦
٢٠٠٨	١٥,٨٧٣	١٠,٨١٨
٢٠٠٩	١١,٧٩٩	٧,٥٤٤
٢٠١٠	١٣,٣٣١	٨,٨٨١
٢٠١١	١٣,٧٥٧	١٣,٢٤٢
٢٠١٢	١٥,٠٠٥	١٢,١٥٢
٢٠١٣	١٤,٤٠٨	١٢,١٦٥
٢٠١٤	١٢,٩٠٠	١٠,٩٦١
٢٠١٥	٩,٢٠٨	٧,٨٥٥
٢٠١٦	٨,٤٢٢	٧,١٢٥
٢٠١٧	٩,٩٦٧	٨,٢٧٨
٢٠١٨	٩,٨٧٢	٩,٢٥٧
٢٠١٩	٩,٣٥٥	٨,٨١٦
٢٠٢٠	٧,٩٥٣	٩,٢٠٥
المتوسط	١١,٧٢١	٩,٥٥٨

المصدر: دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.

ثالثا: هيكل الموارد البشرية (القوة العاملة) حسب توزيعها على القطاعات في دولة الكويت:

وتشير بيانات جدول (٤) أن إجمالي القوى العاملة بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١١٢٥ ألف عامل عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٣٨٢ ألف عامل عام ٢٠١٨، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٧١٤ ألف عامل. وتوضح المعادلة (١) بجدول (٥) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في إجمالي القوى العاملة بدولة الكويت تقدر بحوالي ٥٣,٠٩ ألف عامل، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٣,١٠٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن حوالي ٣٣٪ من التغيرات الحادثة في إجمالي القوى العاملة تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

وتبين بيانات جدول (٤) أن عدد العاملون في قطاع الخدمات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٨٦٢ ألف عامل عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ١٧٥٠ ألف عامل عام ٢٠١٨، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٢٦١ ألف عامل. وتوضح المعادلة (٢) بجدول (٥) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في عدد العاملون في قطاع الخدمات بدولة الكويت تقدر بحوالي ٣٩,٢٧

ألف عامل، بمعدل زيادة سـنوي بلغ حوالي ٣,١١٪، ويشـير معامل التحديد (ر٢) إلى أن نحو ٢٦٪ من التغيرات الحادثة في عدد العاملون في قطاع الخدمات تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

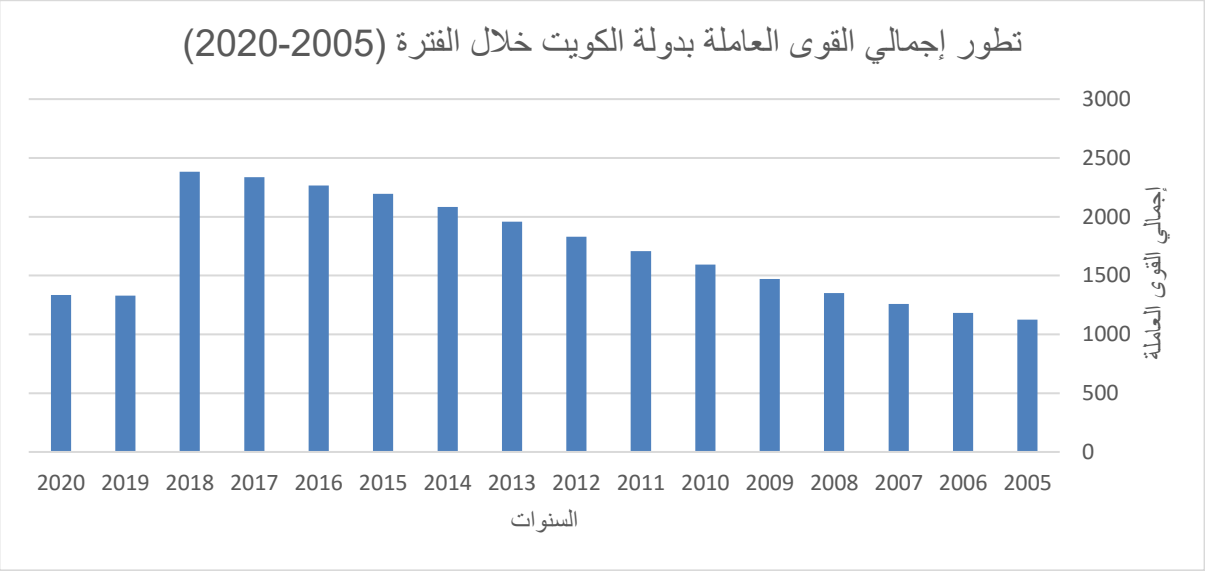

شكل (٦): تطور إجمالي أعداد القوى العاملة بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

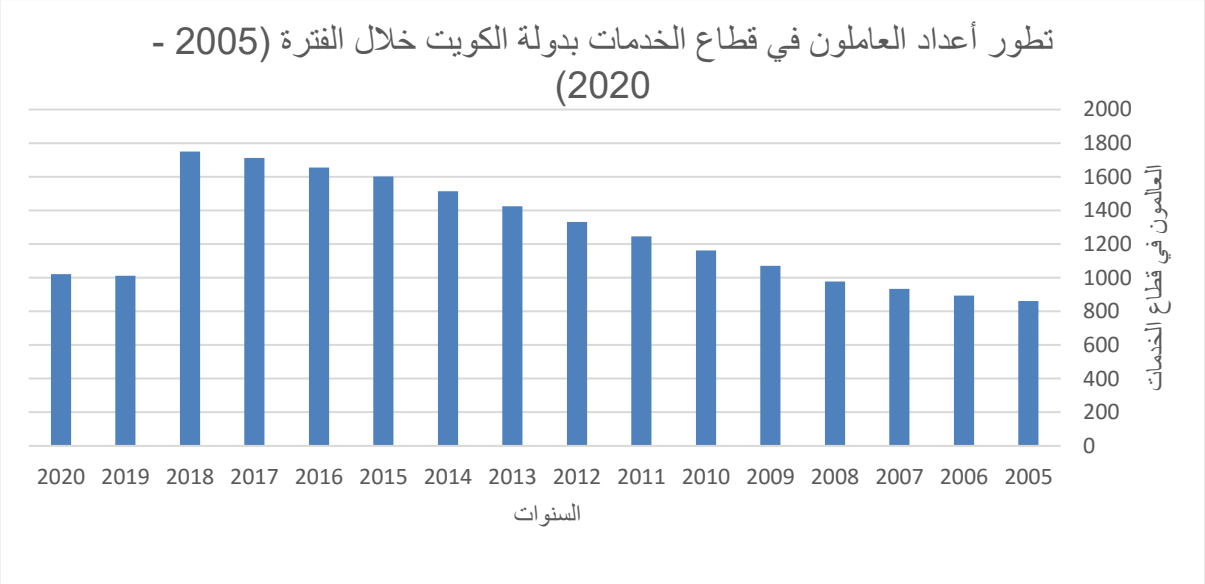

شكل (٧): تطور إجمالي أعداد العاملون بقطاع الخدمات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

وتوضح بيانات جدول (٤) أن عدد العاملون في قطاع الزراعة بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٠ ألف عامل عام ٢٠٠٥، وحد أقصـــى بلغ حوالي ٨٣ ألف عامل عام ٢٠١٩، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٤٧ ألف عامل. وتوضح المعادلة (٣) بجدول (٥) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مســـتوى معنوية (٠,٠١) في عدد العاملون في قطاع الزراعة بدولة الكويت تقدر بحوالي ٢,٨٤ ألف عامل، بمعدل زيادة سـنوي بلغ حوالي ٦,٠٤٪، ويشـير معامل التحديد (ر٢) إلى أن نحو ٧٦٪ من التغيرات الحادثة في عدد العاملون في قطاع الزراعة تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

جدول (٤): الاهمية النسبيه لهيكل الموارد البشرية(القوى العاملة) حسب توزيعها على القطاعات بالكويت خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠٢٠).

السنوات	إجمالي القوى العاملة (ألف عامل)	العاملون في الخدمات (ألف عامل)	العاملون في الزراعة (ألف عامل)	العاملون في الصناعة (ألف عامل)	العاملون في الخدمات (% من إجمالي المشتغلين)	%العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين	% العاملون في الصناعة من إجمالي المشتغلين
٢٠٠٥	١١٢٥	٨٦٢	٣٠	٢٣٣	٧٦,٦٠	٢,٧١	٢٠,٦٩
٢٠٠٦	١١٨٣	٨٩٣	٣١	٢٥٩	٧٥,٤٩	٢,٦٥	٢١,٨٦
٢٠٠٧	١٢٥٨	٩٣٣	٣٢	٢٩٣	٧٤,١٦	٢,٥٨	٢٣,٢٦
٢٠٠٨	١٣٥٢	٩٧٨	٣٤	٣٤٠	٧٢,٣٥	٢,٥١	٢٥,١٤
٢٠٠٩	١٤٧١	١٠٧١	٣٧	٣٦٣	٧٢,٨١	٢,٥١	٢٤,٦٩
٢٠١٠	١٥٩٤	١١٦٣	٤٠	٣٩١	٧٢,٩٧	٢,٥٠	٢٤,٥٣
٢٠١١	١٧٠٧	١٢٤٦	٤٢	٤٢٠	٧٢,٩٧	٢,٤٥	٢٤,٥٩
٢٠١٢	١٨٢٩	١٣٣١	٤٤	٤٥٥	٧٢,٧٥	٢,٣٩	٢٤,٨٦
٢٠١٣	١٩٥٩	١٤٢٥	٤٦	٤٨٨	٧٢,٧٣	٢,٣٤	٢٤,٩٣
٢٠١٤	٢٠٨٢	١٥١٥	٤٨	٥١٩	٧٢,٧٧	٢,٣٩	٢٤,٩٤
٢٠١٥	٢١٩٤	١٦٠١	٤٩	٥٤٤	٧٢,٩٦	٢,٢٣	٢٤,٨١
٢٠١٦	٢٢٦٦	١٦٥٥	٤٩	٥٦٢	٧٣,٠٥	٢,١٦	٢٤,٧٨
٢٠١٧	٢٣٣٥	١٧١٣	٥٠	٥٧٢	٧٣,٣٦	٢,١٢	٢٤,٥١
٢٠١٨	٢٣٨٣	١٧٥٠	٥٠	٥٨٤	٧٣,٤٤	٢,٠٦	٢٤,٥٠
٢٠١٩	١٣٣٠	١٠١١	٨٣	٢٣٦	٧٦,٠٢	٦,٢٤	١٧,٧٤
٢٠٢٠	١٣٣٥	١٠٢١	٨١	٢٣٢	٧٦,٤٨	٦,٠٧	١٧,٤٥
المتوسط	١٧١٤	١٢٦١	٤٧	٤٠٦	٦٣,٧٩	٢,٦٨	٢٣,١٨

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٢٠.

جدول (٥): الإتجاه الزمني لهيكل القوي العاملة بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	ر٢	ف	مقدار التغير	معدل التغير السنوي (%)
١	إجمالي القوي العاملة (ألف عامل)	ص^هـ= ١٢٦١,٤٠ +٥٣,٠٩ س هـ (٢,٦٢)**	٠,٣٣	*٦,٨٨	٥٣,٠٩	٣,١٠
٢	العاملون في الخدمات (ألف عامل)	ص^هـ= ٩٢٦,٧٥ +٣٩,٢٧ س هـ (٢,٨٠)**	٠,٣٦	**٧,٨٥	٣٩,٢٧	٣,١١
٣	العاملون في الزراعة (ألف عامل)	ص^هـ= ٢٢,٢٨ +٢,٨٤ س هـ (٦,٧٠)**	٠,٧٦	*٤٤,٩٣ *	٢,٨٤	٦,٠٤
٤	العاملون في الصناعة (ألف عامل)	ص^هـ= ٧٧,٣٠ +٨٩,٣٨ س هـ – ٤,٦١ س٢هـ (-٤,٥٩)* (٤,١٤)**	٠,٦٤	*١١,٤٧ *	– ٥٨,١٤	– ١٤,٣٢

حيث صه تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة هـ ، سه تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ٢٠، ر٢ تشير إلي معامل التحديد.

المصدر: حسبت من: بيانات الجدول (٤).

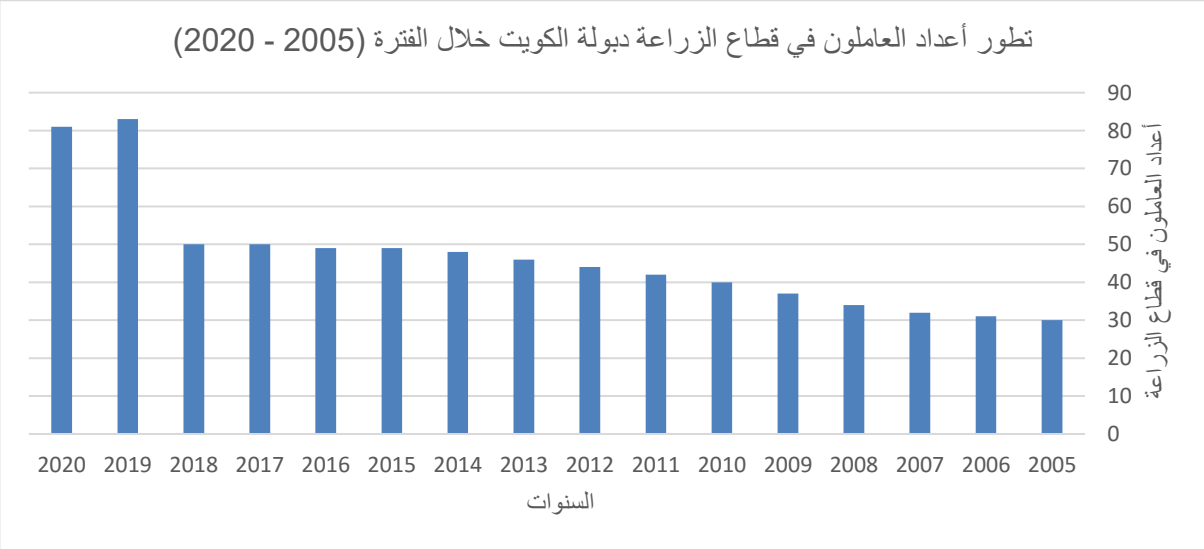

شكل (٨): تطور إجمالي أعداد العاملون بقطاع الزراعة بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

وتبين بيانات جدول (٤) أن عدد العاملون في قطاع الصـــناعة بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٣٢ ألف عامل عام ٢٠٢٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٥٨٤ ألف عامل عام ٢٠١٨، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٤٠٦ ألف عامل. وتوضح المعادلة (٥) بجدول (٤) وجود تناقص معنوي إحصـائيا عند مسـتوى معنوية (٠,٠١) في عدد العاملون في قطاع الصـناعة بدولة الكويت يقدر بحوالي ٥٨,١٤ ألف عامل، بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ١٤,٣٢٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن نحو ٦٤٪ من التغيرات الحادثة في عدد العاملون في قطاع الصناعة تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

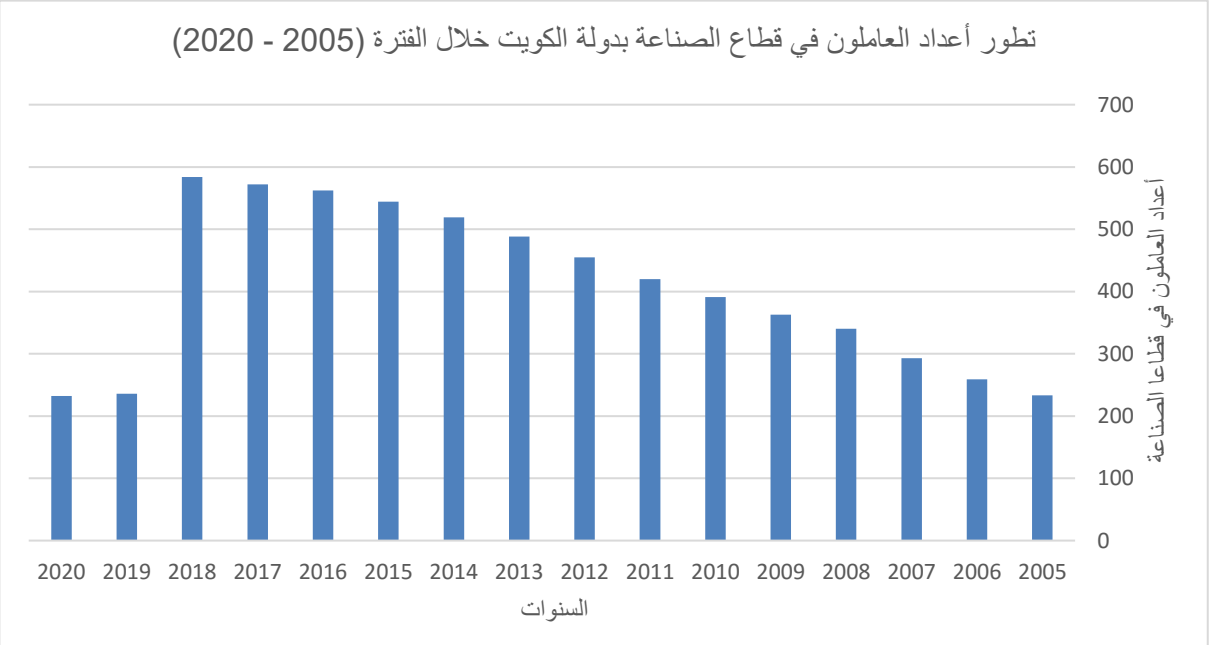

شكل (٩): تطور إجمالي أعداد العاملون بقطاع الزراعة بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

رابعا: بعض المؤشرات الإقتصادية في دولة الكويت:

١- الإيرادات والمصروفات بدولة الكويت:

وتشير بيانات جدول (٦) أن إجمالي الإيرادات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١١,٧١٢ مليار دينار كويتي عام ٢٠١٠، وحد أقصـــى بلغ حوالي ٣١,٨٦١ مليار دينار كويتي عام ٢٠١٣، بمتوسـط سـنوي بلغ حوالي ١٩,٤٨٨ مليار دينار كويتي. وتوضـح المعادلة (١) بجدول (٧) وجود زيادة لم تثبت معنويتها إحصائيا.

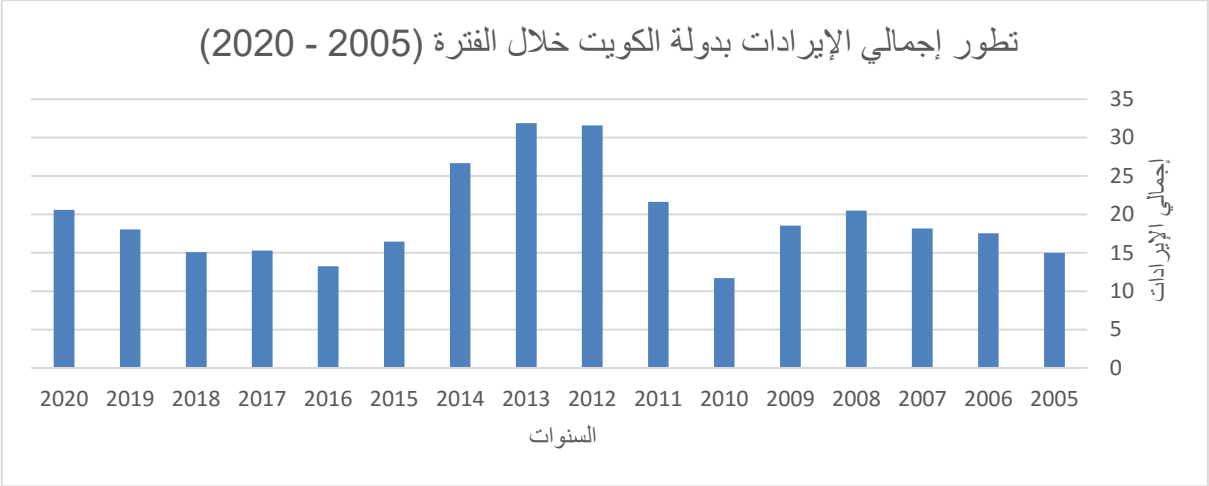

شكل (١٠): تطور إجمالي الإيرادات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

جدول (٦): تطور الإيرادات والمصروفات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠).

السنة	إجمالي الإيرادات (مليار دينار كويتي)	إجمالي المصروفات (مليار دينار كويتي)
٢٠٠٥	١٤,٩٩٩	٥,٩٨٦
٢٠٠٦	١٧,٥٤٥	٧,٢٩٥
٢٠٠٧	١٨,١٤٤	٩,٨٥٠
٢٠٠٨	٢٠,٥١٠	١٦,١٢١
٢٠٠٩	١٨,٥١٧	١٣,٠٠٤
٢٠١٠	١١,٧١٢	١٥,٠٤٥
٢٠١١	٢١,٦٣٩	١٦,٨٨٩
٢٠١٢	٣١,٥٦٥	١٨,٧٣٣
٢٠١٣	٣١,٨٦١	١٩,٠٠٤
٢٠١٤	٢٦,٦٤٨	٢٠,٧٨٧
٢٠١٥	١٦,٤٥٧	١٩,٠٣٨
٢٠١٦	١٣,٢٣٣	١٧,٨٤٢
٢٠١٧	١٥,٢٧٥	١٨,٨٦٣
٢٠١٨	١٥,٠٨٩	٢٢,٥٠٠
٢٠١٩	١٨,٠٥٥	٢١,٣١٧
٢٠٢٠	٢٠,٥٥٩	٢١,١٤٠
المتوسط	١٩,٤٨٨	١٦,٤٦٣

المصدر: دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.

جدول (٧): الإتجاه الزمني لتطور إجمالي الإيرادات والمصروفات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	ر٢	ف	مقدار التغير	معدل التغير السنوي(%)
١	إجمالي الإيرادات (مليار دينار)	ص^هـ= ١٩,٣٥ +٠,٠٢ س هـ (٠,٠٥)	٠,٠١	٠,٠٠٣	–	–
٢	إجمالي المصروفات (مليار دينار)	ص^هـ= ٨,٤٧ +٠,٩٤ س هـ (٧,٣٥)**	٠,٧٨	٥٤,٠٢**	٠,٩٤	٥,٧١
حيث صه تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة هـ ، سه تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ٢٠، ر٢ تشير إلي معامل التحديد.						

المصدر: حسبت من: بيانات الجدول (٦).

وتبين بيانات جدول (٦) أن إجمالي المصـــروفات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٥,٩٨٦ مليار دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصـــى بلغ حوالي ٢٢,٥٠٠ مليار دينار كويتي عام ٢٠١٨، بمتوسـط سـنوي بلغ حوالي ١٦,٤٦٣ مليار دينار كويتي. وتوضـح المعادلة (٢) بجدول (٧) وجود زيادة معنوية إحصـــائيا عند مســـتوى معنوية (٠,٠١) في إجمالي المصـــروفات بدولة الكويت تقدر بحوالي ٠,٩٤ مليار دينار كويتي، بمعدل زيادة سـنوي بلغ نحو ٥,٧١٪، ويشـير معامل التحديد (ر٢) إلى أن نحو ٧٨٪ من التغيرات الحادثة في إجمالي المصروفات تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

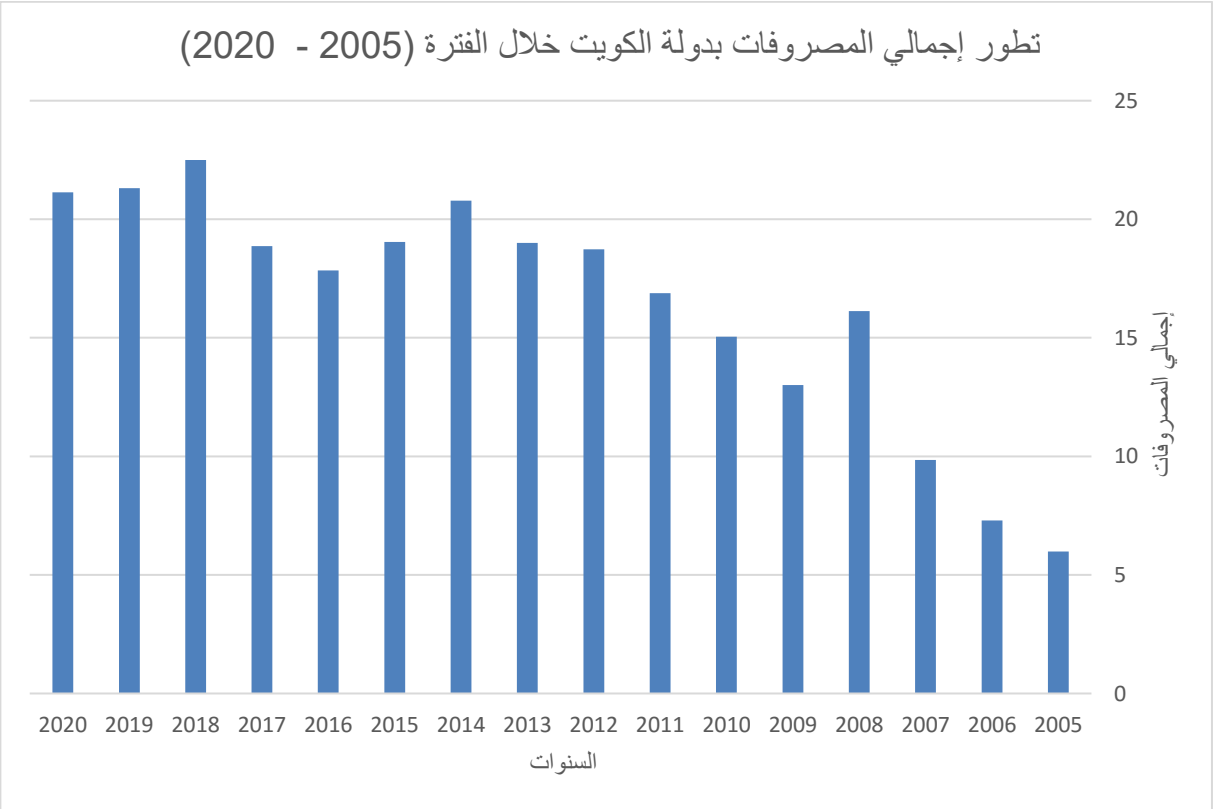

شكل (١١): تطور إجمالي المصروفات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

٢- قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري بدولة الكويت:

وتبين بيانات جدول (٨) أن قيمة الصادرات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٢,٢٣١ مليون دينار كويتي عام ٢٠٢٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٢,٣٦٣ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٣، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٠,٧٠٤ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (١) بجدول (٩) وجود تناقص معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في قيمة الصادرات بدولة الكويت تقدر بحوالي ٣,٧٤ مليون دينار كويتي، بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ١٨,٠٦٪، ويشير معامل التحديد ($ر^{٢}$) إلى أن نحو ٤٧٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

وتوضح بيانات جدول (٨) أن قيمة الواردات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٤,٦١٤ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ١٢,٠٣٥ مليون دينار كويتي عام ٢٠١١، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٨,٣٥٥ مليون دينار كويتي.

جدول (٨): تطور قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠).

السنة	قيمة الصادرات (مليون دينار كويتي)	قيمة الواردات (مليون دينار كويتي)	الميزان التجاري (مليون دينار كويتي)
٢٠٠٥	١٣,١٠٢	٤,٦١٤	٨,٤٨٨
٢٠٠٦	١٦,٢٥٣	٥,٠٠١	١١,٢٥٢
٢٠٠٧	١٧,٧٦٧	٦,٠٦١	١١,٧٠٦
٢٠٠٨	٢٣,٤٦٠	٦,٦٧٩	١٦,٧٨١
٢٠٠٩	١٤,٩٣٤	٥,٧٢٣	٩,٢١١
٢٠١٠	٢٥,٢٠١	١٠,٥٦٠	١٤,٦٤١
٢٠١١	٢٧,١٣٨	١٢,٠٣٥	١٥,١٠٣
٢٠١٢	٣٢,٠٥١	٧,٦٣٢	٢٤,٤١٩
٢٠١٣	٣٢,٣٦٣	٨,٣٠٩	٢٤,٠٥٤
٢٠١٤	٢٨,٦٣٧	٨,٨٢٩	١٩,٨٠٨
٢٠١٥	١٦,٢٨٠	٩,٣١٦	٦,٩٦٤
٢٠١٦	١٣,٩٥٢	٩,٢٦٩	٤,٦٨٣
٢٠١٧	١٦,٦٧٨	١٠,١٨٣	٦,٤٩٥
٢٠١٨	٢١,٦٧١	١٠,٧٤٥	١٠,٩٢٦
٢٠١٩	١٩,٥٤٠	١٠,١٦٥	٩,٣٧٥
٢٠٢٠	١٢,٢٣١	٨,٥٥٤	٣,٦٧٧
المتوسط	٢٠,٧٠٤	٨,٣٥٥	١٢,٣٤٩

المصدر: دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.

جدول (٩): الإتجاه الزمني لتطور قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	ر^{٢}	ف	مقدار التغير	معدل التغير السنوي(%)
١	قيمة الصادرات (مليون دينار)	ص$^{\wedge}_{هـ}$= ٩,١٧ +٣,٩٤ س$_{هـ}$ – ٠,٢٤ س$^{٢}_{هـ}$ (٣,٢٦)**(– ٣,٣٩)**	٠,٤٧	٥,٧٧*	– ٣,٧٤	– ١٨,٠٦
٢	قيمة الواردات (مليون دينار)	ص$^{\wedge}_{هـ}$= ٥,٦٢ +٠,٣٢ س$_{هـ}$ (٣,٥٩)**	٠,٤٨	١٢,٨٩**	٠,٣٢	٣,٨٣
٣	الميزان التجاري (مليون دينار)	ص$^{\wedge}_{هـ}$= ٥,٧٨ +٢,٨٧ س$_{هـ}$ – ٠,١٩ س$^{٢}_{هـ}$ (٢,٤٠)* (– ٢,٧٨)*	٠,٤٢	٤,٧٦*	– ٣,٢١	– ٢٦

حيث ص$_{هـ}$ تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة هـ ، س$_{هـ}$ تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ٢٠، ر^{٢} تشير إلي معامل التحديد.

المصدر: حسبت من: بيانات الجدول (٨).

وتوضح المعادلة (٢) بجدول (٩) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة الواردات بدولة الكويت تقدر بحوالي ٠,٣٢ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٣,٨٣٪، ويشير معامل التحديد (ر^{٢}) إلى أن نحو ٤٨٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

كما توضح بيانات جدول (٨) أن الميزان التجاري بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٣,٦٧٧ مليون دينار كويتي عام ٢٠٢٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٤,٤١٩ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٢، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٢,٣٤٩ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٣) بجدول (٩) وجود تناقص معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في الميزان التجاري بدولة الكويت يقدر بحوالي ١٢,٣٤٩ مليون دينار، بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٢٦٪، ويشير معامل التحديد (ر^{٢}) إلى أن نحو ٤٢٪ من التغيرات الحادثة في الميزان التجاري تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

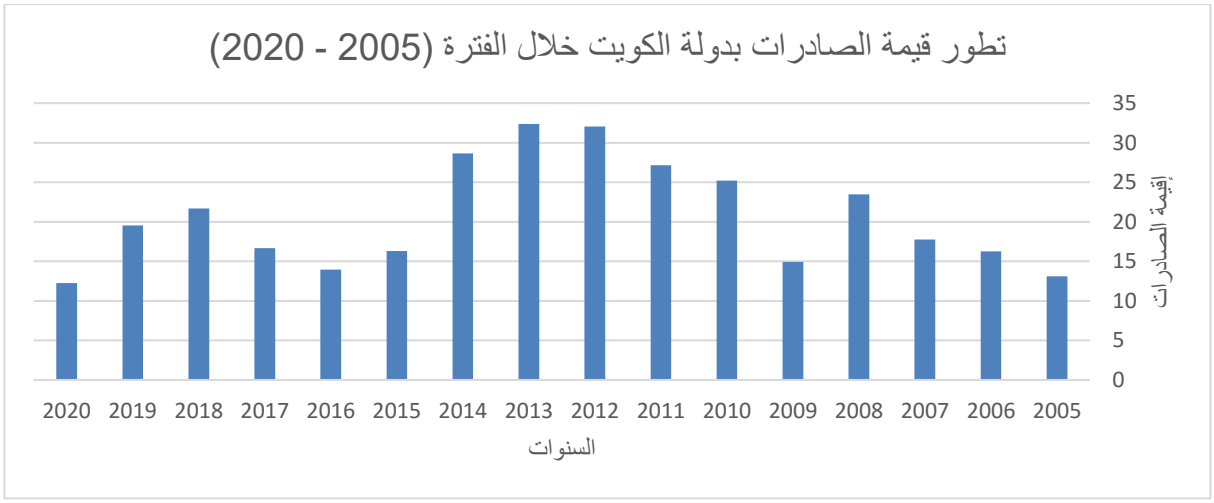

شكل (١٢): تطور قيمة الصادرات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

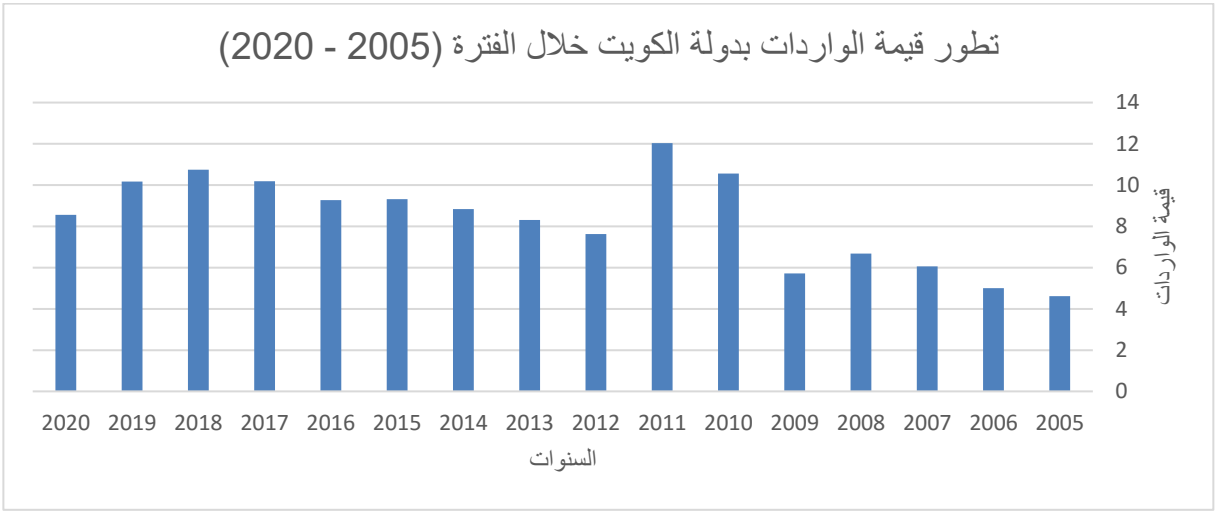

شكل (١٣): تطور قيمة الصادرات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

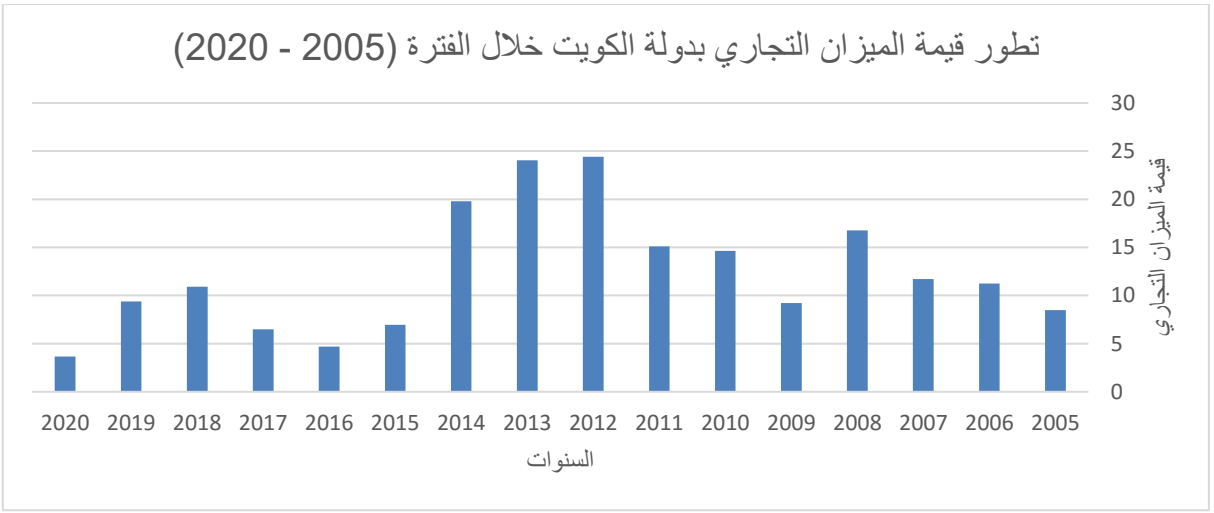

شكل (١٤): تطور قيمة الصادرات بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

المراجع:

(١) مـرام تيسـير مصـطفي الفـرا، دور القطـاع المصـرفي فـي تمويـل التنميـة الاقتصـادية الفلسـطينية، رسـالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزه، ٢٠١٢.

(٢) معالي محمد اليوسفي، مروان محمد أبو عرابي، أثر تغير معدل الخصم علي المؤشر الوزني لقطاع الخدمات المالية في بورصة الكويت في الفترة من (٢٠١٢ – ٢٠١٧)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٠١٩.

(٣) البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٢٠.

(٤) البنك المركزي الكويتي.

(٥) دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.

Abstract:

The most important results of the study showed a statistically significant increase in the population and the value of national income in the State of Kuwait at the level of (0.01), while the value of the domestic product decreased statistically at the level of (0.01) during the period (2005 - 2020). The increase in the total workforce in the State of Kuwait also showed a statistically significant increase at the level of (0.05), Service workers and agricultural workers increased significantly at the level of (0.01), and the number of workers in the industry decreased statistically at the level of (0.01) during the period (2005-2020). It was also clear that the total revenues in the State of Kuwait increased during the same period. The previous period was an increase that was not statistically significant, while the total expenditures increased a statistically significant increase at a significant level of (0,01) during the same aforementioned period, The value of exports and trade balance in the State of Kuwait during the period (2005-2020) showed a statistically significant decrease at the level of (0.01), and the value of imports in the State of Kuwait increased during the same period by a statistically significant increase at the level of (0.01). Thus this research recommends 1- The necessity of working to raise the rates of development in the State of Kuwait. The continuation of the high rates of income enjoyed by the State of Kuwait has been canceled without decreasing in the next stage, the necessity for the Monetary Authority of the State of Kuwait to intensify its efforts to build a sound and secure banking system, more commitment to structural reform programs and linking them with programs related to economic, financial and legislative reform, and the need to work on increasing exports and transforming the Kuwaiti economy from an importing economy for basic commodities and the consumer sector to an exporting economy.

Keywords: Kuwait Economy, Labor Force Dynamics, Trade Balance, national aggregates, Kuwait